كـلـمـة

معالي وزير الخارجية والمغتربين
الأستاذ محمود حمود

أمـــام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتهـا السادسة والخمسين

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

نيويورك في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, New York 10017

السيد الرئيس ،

يسرني أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين التي تنعقد في ظروف استثنائية دقيقة ، وأن أشكر سلفكم السيد **Harri Holkeri** ، متمنياً لكم النجاح في مهمتكم العتيدة . كما لا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أنوه بما بذله أمين عام الأمم المتحدة السيد كوفي أنان من جهود ، خلال سنة خلت ، آملاً بأن يتمكن في ولايته الثانية من تعزيز فرص السلام والاستقرار والتنمية في العالم.

السيد الرئيس ،

لقد صُعق العالم بأسره هول المأساة التي حلّت بالولايات المتحدة الأميركية في الحادي عشر من أيلول المنصرم ، نتيجة أعمال إرهابية وحشية تعرّضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن طالت آلاف الأبرياء وأدخلت الدول والشعوب في أجواء يطغى عليها الغموض والقلق . وإننا إذ نجدّد تعازي لبنان لأسر الضحايا التي ابتليت بفقد أحبائها نؤكد مشاطرتها عميق الحزن والأسى ومنها عائلات لبنانية وأميركية من اصل لبناني .

كما يهمّني ، أن أجدد من على هذا المنبر إدانة لبنان لهذه الهجمات الإرهابية واستعداده للتعاون بكل جدّية ومسؤولية وإيجابية مع الولايات المتحدة الأميركية ومع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفق قواعد القانون الدولي ومسلّمات السيادة الوطنية .

وفي هذا السياق ، فإن لبنان الذي عانى ومازال من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الإرهابية والذي قاومه حتى التحرير عن معظم ترابه الوطني ، يرى من الطبيعي التأكيد ، من ضمن ثوابته التي تحظى بالإجماع الوطني ، على ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي ندينه بكل قوة وبين حق الشعوب المشروع في النضال لتحرير أراضيها من الاحتلال الأجنبي استناداً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ، واستناداً كذلك ، في ما خص لبنان ، إلى مضامين تفاهم نيسان عام ١٩٩٦ الذي تمّ التوصّل إليه برعاية الولايات المتحدة وفرنسا بعد إقدام إسرائيل عام ١٩٩٦ على ارتكاب مجزرة قانا ، بالإضافة إلى اتفاق الطائف الذي أرسى دعائم الوفاق الوطني ولقي مباركة مجلس الأمن الدولي ، بموجب

البيان الرئاسي رقم ٨٩/١٥٧ تاريخ ١٩٨٩/١١/٧ ، وكلاهما ، أعني اتفاق الطائف وتفاهم نيسان ، أقرّ بشرعية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي .

لولا اجتياح إسرائيل لأرض لبنان في ١٤ آذار ١٩٧٨ لما نشأت المقاومة اللبنانية التي نعتز بها لرد هذا الاجتياح .

ولو أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الصادر في ١٩ آذار ١٩٧٨ تم تطبيقه دون تأخير كما نص القرار، لما نشأت المقاومة .

ولو أن إسرائيل لم توسع اجتياحها للأراضي اللبنانية وتحتل بيروت عام ١٩٨٢ لما تصاعدت هذه المقاومة .

ولو لم تتمادِ إسرائيل في احتلالها لما سمته بالخزام الأمني ، لما اضطرت أحداً لمقاومتها وإرغامها على الانسحاب اعتباراً من شهر أيار ٢٠٠٠ من معظم الأراضي التي كانت تحتلها .

ولو لم تحتل الأراضي الفلسطينية لما نشأت انتفاضة باسلة في وجهها لمقاومة الاحتلال .

ولا بد لي في هذا المجال من أن أشير إلى أن لبنان ، وفي إطار سعيه الدؤوب لمكافحة الإرهاب ، قد انضمّ إلى عشر اتفاقيات من أصل الاتفاقيات الاثنتي عشرة ذات الصلة بالإرهاب الدولي ، وهو على استعداد للتجاوب مع أية مبادرة دولية لبلورة تعريف موحّد للإرهاب ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لهذه الغاية . ويفيد هنا أن نشير أن الحكمة تقضي بعدم الربط بين الإرهاب وبين أي عرق أو دين ، خاصة بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين ، تحاشياً لافتعال صراع بين الحضارات والأديان وتفادياً للوقوع في الشرك الذي ينصبه أولئك الذين يدفعون العالم باتجاه التصادم والتقاتل والتناحر .

كما أن لبنان عازم مع أشقائه العرب على بذل جهود إضافية للقضاء على الإرهاب واستئصال جذوره ومسبباته المتعدّدة ، وهم الذين أنجزوا وابرموا منذ عام ١٩٩٨ معاهدة عربية لمكافحة الإرهاب واضحة المرامي والأهداف .

السيد الرئيس ،

لقد أثبتت أحداث ١١ أيلول أن المجتمعات البشرية لم تصل بعد إلى خواتيم تطوّر نُظُمها عبر التاريخ ، وأن حركات اعتراض عالمية جامحة ومجموعات إرهابية بلا قيد ولا حدود ، قادرة على تقويض الثقة بما هو قائم ، وتعمل لتكريس ما يمكن تسميته بعدم انتظام دولي جديد وعدم استقرار شامل .

في ظل مثل هذا التخوّف وهذه الظروف ، فأن نظرة فاحصة لما يجري في منطقة النزاع في الشرق الأوسط تبرز بوضوح صعوبة تحقيق أهداف السلم والتنمية التي تسعى الأمم المتحدة لتعزيزها ، في ضوء ما يشاهده العالم منذ أشهر ، من احتلال إسرائيلي مستمرّ للأراضي الفلسطينية ، وممارسات تعسّفية جائرة وانتهاك للاماكن المقدسة ، وعمليات حصار وقتل واغتيال وتشريد دون وازع دولي أو رقيب .

إن سياسة التعنت الإسرائيلي ، والابتعاد عن مبادئ ومرجعية مؤتمر مدريد ، وتفريغ العملية السلمية من محتواها السياسي لصالح اعتبارات أمنية إسرائيلية مزعومة تشير إلى أن مشاريع الحلول في الشرق الأوسط يتنازعها أكثر من مفهوم متعارض : مفهوم الحل الجزئي ومفهوم الحل الشامل ، مفهوم الحل المبني على القوة ومفهوم الحل المبني على الحق والعدل وقرارات الأمم المتحدة ، مفهوم الأمن على حساب السلام ومفهوم السلام المؤسس للأمن.

وإذا كان من شأن تداعيات ١١ أيلول توجيه الأنظار إلى ضرورة الإسراع في إيجاد حل سياسي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي يسمح للشعب الفلسطيني بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على ترابه الوطني ، فأن من واجبنا أن نذكّر بأن مستلزمات السلام العادل والشامل تفرض في الوقت نفسه معالجة جميع أوجه النزاع في الشرق الأوسط ، وعدم فصل المسارين اللبناني والسوري عن مسار التسوية التي تحتاج إلى جهد إضافي لإحيائها ، وصولاً إلى استكمال تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي ، وانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل لغاية خط الرابع من حزيران

١٩٦٧، وعدم إغفال قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم المشروع في العودة وحق لبنان في رفض توطينهم على أراضيه . وهذا الرفض تفرضه مبادئ الإنصاف والعدل والسيادة.

من هذا المنطلق نرى أن السلام الشامل المبني على العدل وقرارات الشرعية الدولية كفيل وحده بتأمين صفة الدوام لأيّ حلّ قد نسعى إليه .

السيد الرئيس ،

إن الأمم المتحدة معنية أيضا بلبنان ، ولاسيما في موضوعين سياسيين أساسيين هما: مهمة القوات الدولية في جنوب لبنان ، ومصير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

لقد طلب مجلس الأمن الدولي ، بموجب الفقرة ١٤ من قراره الأخير رقم ١٣٦٥ تاريخ ٣١ تموز ٢٠٠١ من الأمين العام للأمم المتحدة ، بأن يقدم تقريراً تقويمياً شاملاً عن أنشطة اليونيفيل ، آخذاً في الاعتبار احتمال إعادة تشكيلها كبعثة مراقبة في ضوء التطورات على ارض الواقع ، وبالتشاور مع الحكومة اللبنانية .

ونظراً لخطورة هذا الموضوع ، واستباقاً لتقرير الأمين العام ، يهمّني من على هذا المنبر ، أن أوضح بأن الواقع والمنطق يقضيان بعدم تعديل مهمة اليونيفيل ، وعدم تحويلها إلى قوة مراقبة ، بل على عكس ذلك ، بتعزيز دورها ، لاسيما أنها لم تتمكن بعد من إنجاز كامل المهمة الموكولة إليها من قبل مجلس الأمن الدولي ، بموجب القرار ٤٢٥ تاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ ، وهي مهمة لا يمكن لقوة مراقبة القيام بها ، لأنها تتركز على المسائل العالقة التالية :

أولاً : التثبّت من انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية

الواقع أن الأمم المتحدة لم تتثبّت من انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية، بل تثبّت **فقط** من انسحاب القوات الإسرائيلية لغاية خط انسحاب عملي عُرف بالخط الأزرق ، وهو خط لا يتطابق مع حدود لبنان المعترف بها دولياً ، وفقاً لما جاء في تقارير الأمين العام المتتالية .

وبالتالي فقد بقيت مزارع شبعا اللبنانية ، في سفوح جبل الشيخ ، تحت الاحتلال الإسرائيلي ، إضافة إلى ثلاث نقاط أخرى على طول خط الانسحاب الذي حدّدته الأمم المتحدة ، سجّل لبنان تحفظه عليها ، وهي كلها أراضٍ لبنانية يحتفظ لبنان بحقه الطبيعي باستردادها وبسط سيادته عليها .

ويهمّ لبنان أن يؤكد هنا حرصه على كل ذرة من ترابه الوطني وعلى كامل حقوقه في ثروته المائية وفقاً للقانون الدولي .

وفي هذا المجال ، فلا بد من لفت النظر إلى أن إسرائيل مازالت تتمادى في خروقاتها اليومية للسيادة اللبنانية ، وهي خروقات وصفها الأمين العام في تقريره الصادر في تموز الماضي بالاستفزازية ، كما أنها تستمرّ في رفع وتيرة تهديداتها ضد لبنان وسوريا .

ثانياً : إعادة الأمن والسلم الدوليين

لقد اعترف الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن منذ أيار ٢٠٠٠ وآخرها في تموز ٢٠٠١ ، بأن اليونيفيل لم تنفذ كامل المهمة الموكولة إليها ، وذلك عندما أشار تكراراً بأن هناك مهمة ثالثة متبقية مازالت تقع على عاتق القوات الدولية وستقوم اليونيفيل بالتركيز عليها ، إلا وهي إعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة ... فكيف يمكن الحديث عن مهمة ثالثة مازال يُفترض باليونيفيل تنفيذها وفقاً للقرار ٤٢٥ ، وفي الوقت نفسه يمكن الحديث عن النظر في إمكانية إعادة تشكيل اليونيفيل وتحويلها لمجرّد قوة مراقبة ؟

وفي هذا المجال ، فإنه من واجبنا أن نلفت إلى أن الأمن في المنطقة لا يتجزأ ، وأنه من الوهم الاعتقاد أنه بالإمكان إعادة الأمن والسلم الدوليين إلى المنطقة خارج إطار الحل الشامل لكل أوجه النزاع وعلى كافة المسارات. ومثل هذه المهمة تتطلّب بالطبع جهوداً شاملاً ومتكاملاً ليس فقط من قبل اليونيفيل ، بل من الأمم المتحدة ككل ، وهي التي تقع على عاتقها مسؤولية تطبيق قراراتها ، ولاسيما القرارات ٢٤٢و٣٣٨و٤٢٥.

ولهذا أدعو من هذا المنبر ، الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، إلى الحفاظ على مهمة اليونيفيل ، خاصة في ظل الأوضاع الخطيرة التي تسود منطقتنا والعالم مع

التذكير بأن مجلس الأمن تبنّى في أيار الماضي بياناً رئاسياً يشير إلى أن يأخذ المجلس بالاعتبار قلق لبنان وتخاوفه في المرحلة الحالية وتلك التي قد تستجد .

السيد الرئيس ،

إذ يسعى لبنان لاستكمال الانسحاب الإسرائيلي من أراضيه ولتحرير مزارع شبعا، فأنه يولي في الوقت نفسه أهمية خاصة لتحرير المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية الذين اختطفتهم إسرائيل أثناء فترة احتلالها ، واقتادتهم إلى أراضيها ؛ ومازالت تحتجزهم بدون وجه حق كرهائن في سجونها ، خلافاً للقوانين والمواثيق الدولية، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها .

كما أن مئة وثلاثين ألف لغم خلّفها الاحتلال الإسرائيلي في لبنان ما زالت تتسبّب بقتل وتشويه وإيذاء عشرات المدنيين وإعاقة حرية حركتهم وعملهم ، وهذا ما يُعتبر شكلاً من أشكال الاحتلال الإسرائيلي غير المباشر والمستمر للأراضي اللبنانية ، ويستدعي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مجهوداً أكبر لإرغام إسرائيل على تسليم كامل الخرائط والسجلات المبيّنة لمواقع هذه الألغام، والتي ما زالت الحاجة ماسة لإزالتها في أسرع وقت ممكن .

أما بالنسبة لمئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين استضافهم لبنان على أراضيه منذ أن هجّرهم إسرائيل من ديارهم في فلسطين ، والذين تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية سياسية رئيسية بشأن وضعهم النهائي ، فتكرر المطالبة بضرورة إيجاد حل عادل لقضيتهم على قاعدة تكريس حقهم في العودة ورفض توطينهم في لبنان . ولا بد لنا من أن نحذر في هذا السياق من أن توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سيشكل قنبلة موقوتة ستزعزع دعائم السلام والأمن والاستقرار الذي ننشده جميعاً في الشرق الأوسط ، لأنهم سيستمرون بالسعي للعودة إلى بلادهم ، ولأن مقدرة لبنان على الاستيعاب ودقة توازناته الداخلية وموجبات ميثاق توافقه الوطني لا تسمح بأي شكل من أشكال التوطين .

بالإضافة إلى ذلك فأنه لا بد للبنان من أن يدعو لمزيد من الاهتمام الدولي لتوفير المساعدات المنحّة التي من شأنها أن تعيد الحياة الطبيعية إلى أراضيه المحرّرة واستعادة توازنه الاقتصادي وتعزيز فرص نموّه بعد سنوات طويلة من الاحتلال والتدمير .

السيد الرئيس ،

يعيش العالم اليوم ، من بعض الأوجه ، زمن المساءلة والمحاسبة . ولا يمكن للمحاسبة أن تكون انتقائية أو مرتكزة على معايير مزدوجة .

إن القصف والقتل والتدمير الذي لجأت إليه إسرائيل خلال سنوات احتلالها الطويلة للأراضي اللبنانية ، تسبّبت بآلاف الشهداء والجرحى والمعاقين ، وبتدمير البنى التحتية والمنشآت الحيوية والمساكن والمزارع والمدارس والجسور ، وأعاقت وتيرة التنمية والنمو ، وهذا يفرض التعويض على لبنان بشكل مناسب ، وهو لن يألو جهداً في مراجعة الهيئات السياسية والقضائية الدولية المختصة لمطالبة إسرائيل بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن هذه الاعتداءات ،

ومن المفيد التذكير بهذه المناسبة ، أن إسرائيل لم تنسحب من معظم الأراضي اللبنانية العام الماضي بملء إرادتها ، أو استجابة لمرجعية دولية أو بناء لمطالبة سياسية دامت لأكثر من ٢٢ سنة ، بل تحت وطأة المقاومة واحتضان الدولة لهذه المقاومة وصمود الشعب اللبناني ، فلم يأت انسحابها كخطوة طوعية باتجاه السلام كما يظنّ البعض ؛ بل كخطوة للهروب من السلام إلى أمن مزعوم، على حساب متطلّبات السلام العادل والشامل .

السيد الرئيس ،

إن لبنان ، البلد العربي الديمقراطي المنفتح على العالم الذي تمتد حضارته على مدى ستة آلاف عام ، والذي عاش ويعيش تجربة إنسانية تعتمد على التعايش والتوافق بفعل تنوّع تركيبه الاجتماعي ، وهي تجربة قلّ نظيرها في عالم اليوم ، يدعو جمعيتكم الكريمة إلى استنهاض قوى العدل والسلام لإزالة الظلم التاريخي الذي نزل بالشعب الفلسطيني ،

ولفرض حل عادل وشامل لأخطر واعقد نزاع إقليمي في الشرق الأوسط يستفد ثروات شعوبه ويعيق تطوّرها وعطاءها العالمي ، ولإطلاق طاقاتها الخلاّقة من اجل شراكة عالميـــة بعيدة عن الخوف والظلم والإرهاب .

السيد الرئيس ،

نستعد بلادي باعتزاز لاستقبال السادة الملوك والرؤساء العرب بمناسبة القمة العربية التي ستعقد دورتها العادية القادمة في بيروت خلال شهر آذار من العـــام القـــادم. كمـــا ستستضيف القمة التاسعة للدول الفرانكوفونية خريف عام ٢٠٠٢ تحت عنوان "حـــوار الثقافات" . وسيتسنى للبنان ، الذي كان عضواً مؤسّساً لجامعة الدول العربيـــة ولمنظمـــة الأمم المتحدة وللمنظمة الدولية للفرانكوفونية ، والذي شارك في صياغة الشرعة الدوليـــة لحقوق الإنسان ، أن يؤكد حضوره الفاعل ويستعيد دوره الرائد على الصعيدين الإقليمـــي والدولي، كأرض حضارة عريقة وعيش مشترك فريد ومتميز ، في خدمة الأهداف السامية التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها.

وشكراً السيد الرئيس .